

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات
التجارة الدولية للبضائع

إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم إلى اللجنة الإحصائية امثالاً لقرارها المتخذ في دورتها الثامنة والثلاثين**. ويبيّن التقرير بالتفصيل الحاجة إلى التنقيح الجديد لتوصيات اللجنة فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ويقدم الخطوط الرئيسية لاستراتيجية شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنظيم عملية التنقيح، ويصف الإجراءات المتخذة ويقدم موجزاً لخطة عملها للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وتتضمن الفقرة ٢٨ من هذا التقرير النقاط المطروحة على اللجنة لمناقشتها.

* E/CN.3/2008/1

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل الأول - ألف.



المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
٣-١	٣	أولا - مقدمة
٢١-٤	٣	ثانيا - الحاجة إلى المزيد من التنقيح لتوصيات اللجنة المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع
٧-٤	٣	ألف - موجز بالأسباب الرئيسية للتنقيح المقترح
٢١-٨	٥	باء - المجالات الرئيسية للتنقيح والاستكمال
٢٧-٢٢	٩	ثالثا - استراتيجية شعبة الإحصاءات في تنظيم عملية التنقيح
٢٨	١١	رابعا - نقاط للمناقشة
		المرفق
	١٢	اختصاصات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع

أولا - مقدمة

١ - أحاطت اللجنة الإحصائية علماً^(١) في دورتها السابعة والثلاثين بتقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع (E/CN.3/2006/25)، الذي أبلغت فيه الفرقة اللجنة بأن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ستجري استعراضاً شاملاً للممارسات القطرية في مجال تجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والإبلاغ عنها من أجل تقدير مدى الامتثال للتوصيات الحالية وتقييم نطاق التنقيحات الضرورية للتوصيات القائمة ووضع خطة عمل وتقديمها إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.

٢ - وأجريت في عام ٢٠٠٦ الدراسة الاستقصائية للممارسات الوطنية فيما يتعلق بجمع البيانات ونشرها في مجال إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وأكدت الردود التي قدمتها البلدان وجود درجة عالية من الامتثال لعدد من التوصيات الرئيسية. واتضح، في الوقت ذاته، ضرورة استكمال بعض التوصيات واحتمال وجود حاجة إلى تقديم توصيات إضافية.

٣ - ويبيّن الجزء الثاني من التقرير بالتفصيل الحاجة إلى إجراء المزيد من التنقيح للتوصيات في ضوء مختلف التطورات ذات الصلة بإحصاءات التجارة وردود البلدان على الاستبيان المتعلق بممارستها في مجال تجميع تلك الإحصاءات ونشرها. ويقدم الجزء الثالث الخطوط الرئيسية لاستراتيجية شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لتنظيم عملية التنقيح ويصف الأنشطة المنفذة من هذه الناحية في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ويتضمن الجزء الرابع النقاط التي قد ترغب اللجنة في مناقشتها.

ثانياً - الحاجة إلى المزيد من التنقيح لتوصيات اللجنة المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع

ألف - موجز بالأسباب الرئيسية للتنقيح المقترح

٤ - اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٧ التوصيات الحالية الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع ونُشرت هذه التوصيات في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريف^(٢). وبغية مساعدة البلدان في تنفيذ هذه التوصيات، أعدت شعبة الإحصاءات في عام ٢٠٠٤ وأصدرت المنشور المعنون

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم (E/2006/24)، الفصل الأول - جيم، المقرر ٣٧/١١٤.

(٢) دراسات في الأساليب، العدد ٥٢، التنقيح ٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/98.XVII.16).

إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: دليل المجمعين^(٣) وقد رُوّجت الشعبة وغيرها من الوكالات الأعضاء في فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع^(٤) لهذين المنشورين واستُخدما في سلسلة من حلقات العمل التدريبية لصالح الخبراء الإحصائيين في حقل التجارة، من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥ - وساعدت هذه الجهود على تنسيق المنهجيات الوطنية وتعزيز قدرات البلدان في مجال تجميع إحصاءات التجارة القابلة للمقارنة دولياً. وساهم ذلك في حدوث تحسن ملحوظ في الإبلاغ وإتاحة الإحصاءات التجارية للمستخدمين على الصعيد الدولي (انظر وثيقة الاجتماع المعنونة "إتاحة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (UN Comtrade) من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦" (ESA-STAT-AC-137-8)). بيد أنه أصبح واضحاً مع مرور الزمن ضرورة عقد الدورة المقبلة من استعراض التوصيات واستكمالها.

٦ - وصار لا بد من إجراء التنقيح الثالث للتوصيات الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع (إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، التنقيح ٣) لأسباب يُذكر منها ما يلي:

(أ) التغييرات في الطريقة التي تتم بها التجارة الدولية للبضائع، كما ينعكس ذلك، على سبيل المثال، في العولمة المتزايدة لعمليات الإنتاج والتوزيع، وتوسيع نطاق التجارة بين الشركات، والتجارة بعناصر السلع والخدمات مجتمعة؛

(ب) التغييرات في البيئة القانونية مثل اعتماد مجلس منظمة الجمارك العالمية لاتفاقية كيوتو المنقحة (الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)) والتدابير القانونية/الإدارية الجديدة لزيادة مستوى أمن الإجراءات الجمركية أو زيادة تبسيطها؛

(٣) دراسات في الأساليب، العدد ٥٢، التنقيح ٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.16).

(٤) فرقة العمل هي هيئة مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين عن المنظمات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (شعبة الإحصاءات، شعبة الاقتصاد الكلي)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الجمارك العالمية.

(ج) التغييرات في الأطر الإحصائية ذات الصلة، لا سيما نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣^(٥) ودليل ميزان المدفوعات؛

(د) التغييرات في احتياجات المستخدم، بما في ذلك تزايد الطلب على بيانات أكثر تفصيلاً وأنية من أجل مفاوضات النفاذ إلى الأسواق، ومقاصد السياسة التجارية، وأبحاث السوق التي تجريها دوائر الأعمال والتحليل الاقتصادي (على سبيل المثال: ربط البيانات الصناعية بالبيانات التجارية)؛

(هـ) الحاجة إلى المزيد من التوضيحات لبعض المفاهيم القائمة وزيادة السهولة في فهمها بشكل عام.

٧ - وأجرت فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع مناقشة بشأن الحاجة إلى إجراء تنقيح جديد، ودعمت هذه الفرقة مبادرة شعبة الإحصاءات لبدء عملية التنقيح ووافقت على المشاركة فيها بفعالية.

باء - المجالات الرئيسية للتنقيح والاستكمال

٨ - بغية الحصول على المساهمة الضرورية من أجل عملية التنقيح، أجريت في عام ٢٠٠٦ دراسة استقصائية عن الممارسات القطرية في مجال تجميع الإحصاءات التجارية ونشرها. وأعدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة استبياناً تفصيلياً استعرضه أعضاء آخرون في فرقة العمل وشاركت في إرساله إلى البلدان في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ شعبة الإحصاءات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. وكان الغرض الرئيسي من الاستبيان تقييم امتثال البلدان للتوصيات الواردة في التنقيح ٢ لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع والمبادئ التوجيهية لتجميع المبيّنة في دليل المجموعين.

٩ - وسيتاح التقرير التفصيلي عن نتائج الدراسة الاستقصائية على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، في نهاية عام ٢٠٠٧. ويرد فيما يلي وصف للمجالات المختارة التي قد تحتاج فيها التوصيات القائمة إلى تنقيح واستكمال على ضوء الردود المقدمة من البلدان.

١٠ - تعريف عام لمدى التغطية. كشفت الدراسة، ضمن أمور أخرى، أن البلدان تؤسس إحصاءاتها التجارية بشكل غالب على مبدأ الحركة الفعلية للبضائع التي تضاف إلى مخزون البلدان من الموارد المادية أو تطرح منه، على النحو الموصى به. ولا يستخدم معيار تغيير

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4.

الملكية إلا لبعض فئات السلع، وغالبا ما يتم ذلك في غياب السجلات الجمركية لحركة السلع عبر الحدود. ودلت الردود على أن البلدان تتبع في هذا الخصوص ممارسات مختلفة. ونظرا لأهمية تغيير الملكية بالنسبة لإحصاءات ميزان المدفوعات والحسابات القومية، يتعين إجراء استعراض أكثر منهجية لمجموعة الحالات التي بشأنها يمكن تطبيق معيار تغيير الملكية وينبغي استكمال التوصيات ذات الصلة.

١١ - السلع التحويلية. جرت التوصية بإدراج السلع التحويلية في الإحصاءات التجارية، ويمثل ٨٣,٥ في المائة من البلدان لهذه التوصية. وأكد معظم البلدان أيضا أنه باستطاعة كل منها تحديد مجموعة فرعية واحدة من هذه السلع بشكل منفصل، أي السلع المعلن عنها لتخضع لإجراءات التحويل في الداخل والخارج. إلا أن قدرة البلدان، كل على حدة، على تسجيل غير ذلك من أنواع السلع التحويلية تحتاج إلى المزيد من الدراسة، لا سيما مع مراعاة الاحتياجات المقبلة لاستبعاد جميع السلع التحويلية، حيث لا يحدث أي تغيير في الملكية، من السلع التي تشكل جزءا من ميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، قد تظهر الحاجة إلى تقديم توصيات إضافية بغية تحديد فئات أخرى من السلع التحويلية بشكل منفصل.

١٢ - السلع العابرة للحدود نتيجة للمعاملات التجارية بين الشركات الأم ومشاريع الاستثمار التابعة لها بشكل مباشر (الشركات التابعة/الفروع). تلتزم جميع البلدان النامية بالتوصية بإدراج هذه الفئة من السلع في إحصاءاتها التجارية. وقد أثبتت شدة صعوبة بالنسبة للبلدان النامية، إذ بلغ ١٨ في المائة من هذه البلدان عدم امتثاله لتلك التوصية. وعليه فإن التوصيات ذات الصلة قد تحتاج لبعض الاستكمال من أجل تحسين الوضع. وتستحق هذه المسألة اهتماما خاصا بالنظر إلى شدة ازدياد عولمة الاقتصاد العالمي والشواغل ذات الصلة بدقة تقييم هذه التدفقات.

١٣ - النظام التجاري. كشفت الدراسة الاستقصائية عن صعوبة استخدام الكثير من البلدان للنظام التجاري العام الموصى به، لا سيما البلدان التي ألغت الضوابط الجمركية على حدودها. ومن المسلم به أن الإحصاءات المجمعة على أساس النظام التجاري العام ليست جوهرية فحسب بالنسبة لتعقب حركات السلع على الصعيد الدولي، بل هي جوهرية أيضا بالنسبة لتجميع عناصر ميزان المدفوعات والحسابات القومية، ومن ثم يقتضي الأمر استعراض التوصية المتعلقة بالأنظمة التجارية. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن التوصية المستكملة إشارة إلى استخدام مصادر غير جمركية لكي يتسنى بشكل أفضل رصد السلع التي لا تدخل المنطقة الجمركية. ومن الضروري كذلك توضيح حدود المنطقة الإحصائية التي تحدد معالم النظام التجاري العام (مثلا، من خلال وضع قائمة بالعناصر التي تشكل منها المناطق التي يتعين

تغطيتها من جانب البلدان التي تطبق هذا النظام، وكذلك من خلال الإشارة إلى العناصر التي قد لا تشملها التغطية).

١٤ - التقييم. تؤكد ردود البلدان على السؤال المتعلق بالتقييم أن التوصية باستخدام التقييم على أساس الكلفة والتأمين وأجور الشحن (نوع سيف) بالنسبة للسلع المستوردة، والتقييم على أساس تسليم ظهر السفينة (نوع فوب) بالنسبة للسلع المصدرة تنفذ تنفيذًا ممتازًا (٩٣,٤ في المائة من الدول المحيية يستخدم التقييم على أساس نوع سيف بالنسبة للسلع المستوردة، و ٩٦,٧ في المائة من البلدان يستخدم التقييم على أساس نوع فوب بالنسبة للسلع المصدرة). وإنه لمن المشجع جدا رؤية ٤٠,٥ في المائة من البلدان تلتزم بتنفيذ التوصية المتعلقة بتجميع البيانات الخاصة بالشحن والتأمين الدوليين، بينما لم يكن يجمع هذه البيانات منذ عشر سنوات سوى ٢٩,٧ في المائة من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أكد عدد من البلدان أنه يجمع وينشر بيانات الواردات المقيمة على أساس نوع فوب.

١٥ - وتكتسي تجربة البلدان القادرة على تجميع بيانات الواردات المقيمة على أساس نوع فوب (تسليم ظهر السفينة) أهمية كبيرة نظرا للحاجة إلى بيانات من هذا القبيل لإجراء مختلف أنواع التحليل الاقتصادي وكذلك لمطابقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مع إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وفي هذا السياق، قد تدعو الحاجة إلى صوغ مزيد من التوصيات لتحسين إتاحة ما يلزم من بيانات لتجميع بيانات الواردات المقيمة على أساس نوع فوب، ولو على المستوى الإجمالي على الأقل.

١٦ - البلد الشريك. جرى التقييد على نحو دقيق بالتوصية الواردة في التنقيح ٢ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والمتعلقة بتوصيف البلد الشريك، إذ بلغت نسبة البلدان التي قامت بتجميع بيانات بلد المنشأ بالنسبة للواردات ٩٠,٩ في المائة، ونسبة البلدان التي جمعت بيانات بلد آحر مقصدٍ معروفٍ بالنسبة للصادرات ٩١,٧ في المائة. بيد أنه فيما يتصل بتحديد بلد المنشأ، ينبغي ملاحظة أن ٨١,٥ في المائة من البلدان المتقدمة النمو راعت أحكام اتفاقية كيوتو، بينما لم يراعها سوى ٥٩,٥ في المائة من البلدان النامية. ويثير هذا الوضع مسألة ما إذا كان يتعين أن تتصدى التوصيات المنقحة إلى قضية توصيف الشريك. مزيد من التفصيل علاوة على الترويج للنسخة المنقحة من الاتفاقية. وينبغي أيضا استعراض التوصية الداعية إلى استخدام بلد آحر مقصدٍ معروفٍ بالنسبة للصادرات بغية تقييم إمكانية زيادة قابليتها للتنفيذ.

١٧ - وأفاد باستخدام بلد الشحن كأساس إضافي لتوصيف الشريك ٤٦,٣ في المائة من البلدان بالنسبة للواردات و ١٩,٨ في المائة فقط بالنسبة للصادرات. ولما كانت إتاحة هذا النوع من البيانات المتعلقة بالشريك أساسية لإجراء مختلف أنواع التحليل الاقتصادي وأيضا لإجراء دراسات مطابقة الإحصاءات التجارية، فقد تدعو الحاجة إلى تعزيز التوصية الحالية بشأن استخدام بلد الشحن.

١٨ - مصادر البيانات واستراتيجيات تجميع البيانات. أكدت الدراسة الاستقصائية للممارسات القطرية أن الإقرارات الجمركية تظل بالنسبة لمعظم البلدان المصدر الرئيسي لاستقاء البيانات. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على البلدان النامية، بعد أن أكد هذه الحالة ٩٧,٩ في المائة منها. بيد أن البلدان المتقدمة النمو ما فتئت تترى الإقرارات الجمركية بمصادر أخرى للبيانات بوتيرة متزايدة على مدار العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، يستخدم ٥٩,٣ في المائة من البلدان المتقدمة النمو السجلات الإدارية المرتبطة بالضرائب، ويستخدم ٥١,٩ في المائة منها الدراسات الاستقصائية للمؤسسات. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فلا تتعدى النسبتان المقابلتان مجرد ٢١,٣ في المائة و ١٩,١ في المائة على التوالي.

١٩ - وينبغي توخي الدقة في دراسة التوجه نحو استخدام المصادر غير الجمركية استخداما أكثر فعالية بغية معرفة ما إذا كان الأمر يتطلب إصدار توصيات دولية ملائمة لكفالة أفضل نسبة ممكنة من قابلية البيانات للمقارنة والترويج للممارسات الجيدة. وفي هذا السياق، قد يكون من الملائم أيضا صوغ توصيات إضافية بشأن التعاون بين الوكالات.

٢٠ - نوعية البيانات والبيانات الفوقية. لم يغط التنقيح ٢ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بما يكفي من التفصيل نوعية البيانات وكذلك تجميع البيانات الفوقية ونشرها. وترى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا المجال في النسخة المنقحة من التوصيات. وينبغي مناقشة مواضيع من قبيل مؤشرات نوعية البيانات الفوقية ومضمونها وهيكلها بغية تحديد نوع التوجيه الذي قد تدعو الحاجة إليه، مع مراعاة التوصيات التي اعتمدها اللجنة بشأن هذه المواضيع فيما يتعلق بالمجالات الأخرى من الإحصاءات.

٢١ - سياسات النشر. أفرد التنقيح ٢ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع فصلا مستقلا (الفصل السابع) قدم فيه توصيات بشأن عدة جوانب من عملية النشر، وقد وضع معظم البلدان تلك التوصيات موضع التنفيذ. وفي أغلب الحالات، يراعي توقيت إتاحة البيانات التجارية بشكل تام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية (على سبيل المثال، تصبح البيانات التجارية الشهرية متاحة في غضون ٤٣ يوما في ٧٧ في المائة من

البلدان المحيية على الاستبيان، وتصبح البيانات السنوية متاحة في غضون سبعة أشهر في ٨١,٧ في المائة من البلدان المحيية). ومن الممكن الاستناد إلى ما تراكم بالفعل من ممارسات جيدة لجعل التوصيات المنقحة محددة بشكل أكبر ومتوائمة بصورة أحسن مع التوصيات المماثلة في مجالات الإحصاءات الأخرى. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لصوغ بعض التوصيات الإضافية بشأن نشر البيانات الفوقية والإبلاغ الدولي.

ثالثاً - استراتيجية شعبة الإحصاءات في تنظيم عملية التنقيح

٢٢ - وضعت شعبة الإحصاءات في عام ٢٠٠٧ استراتيجية متعددة السنوات من أجل استكمال توصيات اللجنة بشأن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وتشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) التوصل إلى تقييم أولي للحالة العامة لإحصاءات التجارة بإجراء استعراض عام للممارسات القطرية الحالية؛

(ب) إنشاء فريق خبراء معني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع لم يد المساعدة في عملية الاستكمال (انظر الاختصاصات في المرفق)؛

(ج) إعداد المشروع المؤقت للتوصيات المنقحة وعرضه على اللجنة الإحصائية لتنظر فيه وتعتمده في دورتها الحادية والأربعين في آذار/مارس ٢٠١٠؛

(د) إعداد دليل مستكمل بشأن تجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بحلول عام ٢٠١١؛

(هـ) مواصلة تطوير قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة بما يكفل قدرتها على حفظ ومعالجة ونشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع التي جرى تجميعها وفقاً للتوصيات المنقحة (٢٠١١)؛

(و) الشروع في أنشطة المساعدة التقنية الموجهة للبلدان النامية، بما في ذلك عقد حلقات عمل تدريبية لبناء قدرتها على تجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ونشرها امتثالاً للتوصيات المنقحة.

٢٣ - وقد وضعت بعض عناصر هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ بالفعل. وأجريت دراسة استقصائية للممارسات القطرية، على نحو ما أشير إليه أعلاه. وبغية كفالة إشراك البلدان بشكل نشط في عملية التنقيح وإحراز تأييدها للمشروع المقبل لوثيقة توصيات بشأن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، التنقيح ٣، أنشأت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. ومن المقرر عقد أول اجتماع لفريق الخبراء في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في نيويورك. ووجهت الدعوة أيضا إلى عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال إنتاج و/أو استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لكي تشارك في أعمال فريق الخبراء وتدي بتعليقاتها واقتراحاتها. وتمثل المهمة الرئيسية المنوطة بالاجتماع الأول لفريق الخبراء في تحديد المجالات التي تتطلب توصيات منقحة أو جديدة، ووضع قائمة بالمسائل التي تقتضي إجراء مشاورات على نطاق عالمي، وتقديم التوجيه بشأن نطاق التوصيات المقبلة ومضمونها.

٢٤ - وتأسيساً على استنتاجات فريق الخبراء، مع مراعاة تعليقات فرقة العمل واقتراحاتها، ستقوم شعبة الإحصاءات بإعداد قائمة بالمسائل التي ستتناولها الجولة الأولى من المشاورات العالمية، وستنظم الجولة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وخلال تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ستتولى شعبة الإحصاءات إعداد تقرير توجز فيه نتائج المشاورة، ثم تنظم إلكترونيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ دورة لفريق الخبراء بغية تقييم طرائق إدراج تلك النتائج في النسخة الأولى من المشروع المؤقت للتنقيح ٣ من التوصيات. وسيُعرض كل من التقرير الموجز عن المشاورة العالمية وتقرير اجتماع فريق الخبراء الإلكتروني على فرقة العمل لإبداء تعليقاتها.

٢٥ - وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩، ستكون شعبة الإحصاءات قد أعدت النسخة الأولى من المشروع المؤقت للتنقيح ٣ من التوصيات، وستنظم مشاورة عالمية بشأن الموضوع خلال نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٩. وستعد شعبة الإحصاءات تقريرا توجز فيه نتائج المشاورة، ثم تعرضه على فريق الخبراء وفرقة العمل كليهما. وستستخدم شعبة الإحصاءات التعليقات والاقتراحات الواردة لتعدّ بالتالي نسخة ثانية من المشروع المؤقت (آب/أغسطس ٢٠٠٩)، ثم تقدمها إلى فريق الخبراء في اجتماعه الثاني لأغراض الاستعراض والموافقة. ومن المقرر مبدئياً عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعقب إدراج تعليقات فريق الخبراء وفرقة العمل، ستقدم شعبة الإحصاءات المشروع النهائي للتنقيح ٣ من التوصيات إلى اللجنة الإحصائية لأغراض النظر فيه واعتماده (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

٢٦ - وإذا اعتمدت اللجنة النسخة الإنكليزية الأصلية من التنقيح ٣ من التوصيات، فستتاح النسخة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات، وسيجري إبلاغ البلدان بالأمر تبعاً لذلك. وبعدها، سينشر التنقيح ٣ بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٢٧ - وابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٠، ستشرع شعبة الإحصاءات في أنشطة المساعدة التقنية بغية مساعدة البلدان في تنفيذ التنقيح ٣ من التوصيات. وسيشمل هذا البرنامج وضع مواد التدريب وإعداد نسخة مستكملة من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: دليل المحمّين.

رابعاً - نقاط للمناقشة

٢٨ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) إقرار مبادرة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة المتعلقة بتنقيح التوصيات القائمة بشأن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وطلب تقديم مشاريع التوصيات المنقحة إلى اللجنة لأغراض اعتمادها في دورتها الحادية والأربعين في عام ٢٠١٠؛

(ب) إخطار شعبة الإحصاءات بأن مشاريع التوصيات المنقحة ينبغي أن تقدم إطاراً مفاهيمياً مستكملاً لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وما يلزم من توجيه بشأن تجميع البيانات ونشرها في سياق نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية.

المرفق

اختصاصات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية
للبضائع

١ - أنشئ فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع بغرض القيام بما يلي:

(أ) كفالة إشراك البلدان على نحو نشط في تنقيح التوصيات المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع؛

(ب) تنقيح مشاريع التوصيات المنقحة وإقرارها؛

(ج) تقديم التوجيه بشأن تنفيذ التوصيات المنقحة عقب قيام اللجنة الإحصائية باعتمادها.

٢ - وستدعو شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

٣ - وستقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بوصفها المسؤولة عن الدعوة لعقد اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، بتقديم تقارير مرحلية دورية إلى اللجنة الإحصائية عن عملية التنقيح وتنفيذ التوصيات المنقحة.